

رسالة مؤرخة 28 نيسان/أبريل 2020 موجهة من رئيس مجلس الأمن إلى الأمين العام والممثلين الدائمين لأعضاء مجلس الأمن

يشرفني أن أرفق طيه نسخة من الإحاطات التي قدمها السيد جون - بيير لاکروا، وكيل الأمين العام لعمليات السلام، والسيدة روزماري ديكارلو، وكيلا الأمين العام للشؤون السياسية وشؤون بناء السلام، فضلا عن البيانات التي أدلى بها ممثلو بلجيكا، والصين، والجمهورية الدومينيكية، وإستونيا، وفرنسا، وألمانيا، والاتحاد الروسي، وإندونيسيا، والاتحاد الروسي، وجنوب أفريقيا (باسم الأعضاء الأفارقة الثلاثة في مجلس الأمن - النيجر و جنوب أفريقيا وتونس - فضلا عن سانت فنسنت وجزر غرينادين)، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، والولايات المتحدة الأمريكية، وفيت نام، فيما يتصل بالتداول بالفيديو الذي عقد يوم الجمعة، 24 نيسان/أبريل 2020. وأدلى ممثل السودان أيضا ببيان.

ووفقا للإجراء المبين في الرسالة المؤرخة 2 نيسان/أبريل الموجهة من رئيس مجلس الأمن إلى الممثلين الدائمين لأعضاء مجلس الأمن (S/2020/273)، الذي تم الاتفاق عليه في ضوء الظروف الاستثنائية الناجمة عن جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، ستصدر هذه الإحاطة وهذه البيانات بوصفها وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) خوسي سينغر ويسينغر

رئيس مجلس الأمن



المرفق الأول

بيان السيد جون - بيير لاکروا، وكيل الأمين العام لعمليات السلام

أشكركم، سيدي، على إتاحة هذه الفرصة لموافاة مجلس الأمن بمعلومات اليوم، تمشيا مع القرار 2495 (2019)، المؤرخ 31 تشرين الأول/أكتوبر 2019.

إننا نجتمع في ظروف استثنائية، في الوقت الذي يواصل فيه العالم مكافحة الجائحة العالمية لمرض فيروس كورونا . ولم يسلم الشعب السوداني من تفشي الفيروس الذي أثر بالفعل على عملية السلام فضلا عن أنشطتنا في دارفور . وفي ظل هذه الظروف العصيبة، أود في البداية أن أؤكد لكم أن الأمم المتحدة قد حشدت كامل جهودها لمواصلة تقديم الدعم للشعب السوداني.

ومنذ آخر إحاطة قدمتها بشأن العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور في تشرين الأول/أكتوبر 2019 (انظر S/PV.8654)، واصلت السلطات السودانية والشعب السوداني تنفيذ عملية الانتقال الديمقراطي. وعلى مدى الأشهر الماضية، أحرزت السلطات التقدم في زيادة مشاركة المرأة في صنع القرار، وكذلك فيما يتعلق بالمساءلة والإصلاحات السياسية، وفقا للإعلان الدستوري الموقع في 17 آب/أغسطس 2019.

بيد أن هذا التغيير الكبير في مسار السودان لا يزال هشاً ولا تزال بعض الأطراف تقاومه ، كما يتضح من الهجوم الشنيع على موكب رئيس الوزراء عبد الله حمدوك في 9 آذار/مارس. وفي هذا الصدد، أود أن أعرب عن تعاطفي مع رئيس الوزراء، وأكرر إدانة الأمين العام لهذا الهجوم وتضامن الأمم المتحدة مع السودان ودعمها الثابت له.

وقد أحرز بعض التقدم في محادثات السلام الجارية في جوبا بين السلطات الانتقالية والجماعات المسلحة السودانية تحت رعاية رئيس جنوب السودان سلفا كير مياردي. وبسبب التدابير المتعلقة بكوفيد-19، تجري المحادثات بصورة غير مباشرة وقد تحولت إلى محادثات عبر الإنترنت منذ بداية نيسان/أبريل. وتم التوقيع على اتفاقات نهائية بشأن المسارات الوسطى والشمالية والشرقية للمفاوضات. وعلى مسار النيل الأزرق وجنوب كردفان، تم توقيع اتفاق بين الحكومة والحركة الشعبية لتحرير السودان - فصيل الشمال/فصيل مالك أجار. بيد أنه لم يتم التوصل إلى اتفاق مع فصيل الحركة الشعبية لتحرير السودان - الشمال الذي يتزعمه عبد العزيز الحلو بسبب عدم التوصل إلى اتفاق بشأن مسألتني العلمانية وتقرير المصير.

وعلى مسار دارفور، وقعت الحكومة وبعض الجماعات المسلحة اتفاقا إطاريا، ولكن لم يتم التوصل بعد إلى اتفاق نهائي، وتم تمديد المحادثات مرة أخرى حتى 9 أيار/مايو. وللأسف، ظل فصيل جيش تحرير السودان/فصيل عبد الواحد خارج العملية، مما أعاق الجهود الرامية إلى معالجة شواغل مؤيديه في دارفور. ومع ذلك، وفي أعقاب النداء الذي وجهه الأمين العام من أجل وقف إطلاق النار على الصعيد العالمي، وافق جيش تحرير السودان/فصيل عبد الواحد على وقف فعلي لإطلاق النار، مثيرا بعض الشواغل بشأن الظروف الأمنية والإنسانية في دارفور، ولا سيما في منطقة جبل مرة. كما استجابت الحركة الشعبية لتحرير السودان - الشمال/فصيل عبد العزيز الحلو للدعوة وأعلنت تمديد وقف

الأعمال العدائية من جانب واحد، باستثناء أغراض الدفاع عن النفس، إلى أجزاء من المنطقتين الخاضعتين لسيطرتها لمدة ثلاثة أشهر إضافية. وأشجع جميع الجهات الفاعلة على التمسك بوقف الأعمال العدائية، وأكرر دعوتنا إلى جميع الجماعات المسلحة للحضور إلى طاولة المفاوضات والمساهمة في تمهيد الطريق نحو السلام في السودان.

وتقدم العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور الدعم إلى أمانة المحادثات في جوبا وتسعى إلى زيادة مشاركة المجتمع المدني من أبناء دارفور في العملية. وتمكن ممثلو المشردين داخليا والمجتمع المدني والجماعات النسائية من المشاركة في المحادثات في جوبا والإعراب عن شواغلهم وتقديم طلباتهم وحلولهم المقترحة. وقد عززت مشاركتهم الطابع الشمولي للمحادثات، وهو عنصر حاسم لضمان السلام المستدام.

وظلت الحالة العامة في دارفور دون تغيير إلى حد كبير منذ تقريرنا الأخير. ومع ذلك، حدثت تطورات مثيرة للقلق في غرب دارفور في أواخر عام 2019 وأوائل عام 2020، عندما أسفرت الاشتباكات الطائفية عن مقتل حوالي 65 شخصا. وخلفت هذه الأحداث أيضا أكثر من 46 000 من الأشخاص المشردين داخليا، في حين فر 11 000 شخص إضافي إلى تشاد كلاجئين. وقد أظهرت هذه التطورات استمرار التحديات الأمنية في دارفور، فضلا عن ضعف مؤسسات سيادة القانون في المنطقة. ومما يثير القلق بوجه خاص التقارير التي تفيد بأن عناصر من الأمن السوداني شاركت في أعمال العنف هذه.

وفي الوقت نفسه، استمرت الاضطرابات المدنية في جميع أنحاء دارفور. كما شهد موسم الحصاد الحالي زيادة حادة في الهجمات التي يشنها الرعاة على المزارعين. وفي الوقت نفسه، فإن انتهاكات حقوق الإنسان، التي يرتكب بعضها أفراد يرتدون الزي الرسمي، ما زالت سائدة. وتؤكد هذه التحديات استمرار بعض العوامل المحركة للنزاع في دارفور، التي قد تتجاوز نطاق عملية السلام وتتطلب استثمارا كبيرا في بناء السلام.

وللتصدي لتفشي كوفيد-19، أعلنت السلطات السودانية في 16 آذار/مارس إغلاق جميع المطارات والموانئ البحرية والمعابر البرية حتى إشعار آخر وأعلنت حالة طوارئ صحية عامة. وفي 12 نيسان/أبريل، أعلنت أيضا حظرا على جميع وسائل النقل البري للركاب بين المدن والولايات. وكان لعمليات الإغلاق هذه، إلى جانب تعليق جميع عمليات تناوب عمليات حفظ السلام، أثر شديد على تنقل أفراد العملية المختلطة وقدرة البعثة على تنفيذ ولايتها، بما في ذلك نتيجة لانخفاض التفاعلات مع السكان وأنشطة التوعية المجتمعية وبناء القدرات. ووضعت البعثة على الفور خطة طوارئ واعتمدت تدابير وقائية ومخففة من خلال تنفيذ ترتيبات التباعد الاجتماعي والعمل عن بعد، فضلا عن إنشاء مناطق للحجر الصحي للأفراد النظاميين في جميع مواقع الأفرقة. وعملت أيضا مع السلطات المحلية لزيادة استعدادها للتصدي لانتشار الفيروس في دارفور. ويجري الآن استخدام بعض الموارد من مهام الاتصال الحكومية لدعم تنفيذ خطة الاستجابة الوطنية لكوفيد-19 في مناطق الاضطراب في دارفور.

ويوجز تقرير الأمين العام المعروض على المجلس (S/2020/202) خطة للخفض التدريجي

والتصفية تتوخى إغلاق 14 قاعدة من قواعد العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور بالتسلسل، وإعادة 550 6 من الأفراد النظاميين إلى أوطانهم، وإجراء تخفيض كبير على عدد الأفراد المدنيين حتى نهاية الولاية الحالية. كان ذلك بالفعل إطارا زمنيا طموحا، ولكنه أصبح غير واقعي في ظل الظروف الراهنة. وقد أدى وقف الخفض التدريجي حتى نهاية أيار/مايو، وتأثير تفشي جائحة فيروس كوفيد-19، وتعليق جميع عمليات تناوب حفظة السلام حتى 30 حزيران/يونيه، مقترنا ببداية موسم الأمطار في حزيران/يونيه، إلى جعل الخروج الفعلي لأفرادنا بحلول 31 تشرين الأول/أكتوبر 2020 أمر غير عملي.

أولا، ستؤثر التدابير المعمول بها في السودان وفي أماكن أخرى لمكافحة الجائحة على قدرة البعثة على العمل بسلاسة وأمان. وقد بدأت القيود المفروضة على السفر والحجر الصحي الإلزامي وخيارات الشحن المحدودة تؤثر بالفعل على البعثة، مما يجعل من الصعب بصورة متزايدة القيام حتى بالعمليات اللوجستية الأساسية. وفي حين يمكن لجميع وحدات العمليات أن توقف عملياتها تدريجيا قبل 31 تشرين الأول/أكتوبر لكفالة إغلاق مواقع الأفرقة في الوقت المناسب، بما في ذلك في المناطق ذات الأهمية الكبيرة، سيكون من الضروري تمديد فترة التخفيض التدريجي لعدة أشهر بعد انتهاء الولاية الحالية للبعثة.

وعلاوة على ذلك، فإن موسم الأمطار، الذي يستمر من حزيران/يونيه إلى تشرين الأول/أكتوبر، يجعل من المتعذر الوصول إلى مناطق واسعة، ولا سيما بالنسبة لأنواع معدات النقل الثقيل اللازمة لنقل القوات ومعداتنا. وبالنظر إلى محدودية البنية التحتية، وعدد الأفراد، فضلا عن طبيعة وحجم الأصول التي يتعين إعادتها إلى أوطانها أو نقلها، سيلزم تمديد فترة التخفيض التدريجي حتى موسم الجفاف بما يتيح التنقل الآمن والمستمر دون عوائق فيما بين معسكرات العملية المختلطة، وكذلك بين دارفور وبور السودان.

وفي جميع سيناريوهات التخفيض التدريجي، من المهم ملاحظة أن قدرة البعثة على الوفاء بالمهام الموكلة إليها، بما في ذلك الحماية المادية للمدنيين، ستخضع تدريجيا مع توقف العمليات في مخيمات مختلفة وإعادة الوحدات المشكلة المنتشرة في هذه المواقع إلى أوطانها. وبالنسبة لمرحلة التصفية اللاحقة، يوصى بالإبقاء على وجود نظامي في الفاشر لكفالة حماية المركز اللوجستي إلى حين إنجاز الأنشطة.

وستتطلب الاحتياجات المتعلقة بالتخفيض المسؤول، إلى جانب الحاجة إلى الحفاظ على الكفاءة التشغيلية والفعالية من حيث التكلفة، تنسيقا وثيقا بين تخفيض قوام العملية المختلطة وإنشاء وجود للمتابعة. وسيؤثر هيكل الوجود الجديد وولايته وتحديد جدولته الزمني، بمجرد أن يتخذ المجلس قرارا بشأنه، تأثيرا كبيرا على تسلسل التخفيض التدريجي للعملية المختلطة والجدول الزمني العام لذلك. إنه سيحدد عدد المواقع التي يتعين إغلاقها أو تسليمها، وعدد الوحدات والمعدات التي ستتم إعادتها إلى أوطانها، والأصول التي سيتم التصرف فيها أو تسليمها إلى الوجود التالي.

ويجب إدارة عملية التخفيض التدريجي بعناية، مع مراعاة التهديدات المستمرة للمدنيين في عدة مناطق من دارفور ومستوى القلق بين أضعف فئات السكان بسبب خروج العملية المختلطة. والواقع أن التخفيض التدريجي للبعثة ينبغي ألا يشير إلى أنه لم تعد هناك شواغل تتعلق بحماية المدنيين في دارفور. لا تزال عوامل النزاع قائمة ولا يزال بعض من أكبر مخيمات المشردين داخليا هشا للغاية. ولا تزال

مخاطر العنف الجنسي أو الجنساني وارتكاب انتهاكات جسيمة ضد الأطفال شديدة. ومن الأهمية بمكان أن يكون رحيل العملية المختلطة مصحوبا بجهود حماية محلية ووطنية بديلة من أجل بناء الثقة فيما بين السكان المحليين والمشردين داخليا. وفي هذا الصدد، نشجع السلطات السودانية على المشاركة في هذه الجهود على الفور. والعملية المختلطة على استعداد لتقديم المساعدة. ومن الأهمية بمكان أيضا إحراز تقدم على مسار عملية السلام في دارفور، وأن يرى سكان دارفور ثمار السلام.

وسينصب تركيزنا من خلال وجود المتابعة في دارفور على الحفاظ على المكاسب التي تحققت على مر السنين وتوطيدها. وفي هذا الصدد، ستبني البعثة الجديدة على أعمال بناء السلام التي اضطلعت بها العملية المختلطة وفريق الأمم المتحدة القطري في إطار مهام الاتصال الحكومية وتعزيزها. ويمكن أيضا تعزيز الدور الاستشاري والداعم الذي كانتا تقدمانه للسلطات المحلية وأجهزة الأمن عن طريق نشر مستشارين إضافيين عسكريين وفي مجال الشرطة لدعم لجان الأمن المحلية.

لقد دخل السودان مرحلة جديدة من تاريخه. وفي هذا الصدد، من الأهمية بمكان أن ننشئ تشكيلة تمكنا من تلبية احتياجات الشعب السوداني. وتعمل السيدة روزماري ديكارلو، وكيلة الأمين العام للشؤون السياسية وبناء السلام، والسيد نيكولاس هاييسوم، المستشار الخاص للأمين العام المعني بالسودان، وأنا على وضع مفاهيم وخطط لوجود محتمل للأمم المتحدة في السودان في المستقبل، على أساس مناقشاتنا مع السلطات السودانية والمبادئ التوجيهية الواردة في التقرير الخاص المقدم في 12 آذار/مارس بشأن إنشاء وجود متابعة له ولاية على نطاق السودان. وستقدم وكيلة الأمين العام ديكارلو إحاطة لأعضاء المجلس بشأن عملية التخطيط لوجود متابعة محتمل في السودان.

وهدفنا هو تحقيق انتقال سلس إلى بعثة للأمم المتحدة في المستقبل يمكن أن تساعد المنظمة على تقديم دعم أفضل للشعب السوداني. ولهذا الغرض، فإن التأكد من أن الولايات المحتملة لوجود المتابعة تحظى بالدعم الكامل من السلطات السودانية سيكون عنصرا حاسما في عملية التخطيط. إن موافقتها جانب رئيسي من جوانب الشراكة التي نتوخاها معهم في المستقبل. كما أن ضمان تحديد جميع أهداف وولايات البعثة المقبلة المحتملة تحديدا واضحا وتوفير الموارد الكافية سيكون أيضا جانبا حاسما آخر من جوانب عملية التخطيط، حيث لن نتمكن إلا حينها من تلبية توقعات السلطات السودانية وشعب السودان.

وقد طلب رئيس الوزراء حمدوك من الأمم المتحدة دعم السودان في هذه المرحلة الانتقالية ونحن مستعدون للقيام بدورنا. وآمل أن يتسنى لنا التعويل على دعم المجلس في هذه المرحلة الحاسمة الأهمية من تاريخ السودان.

المرفق الثاني

بيان السيدة روزماري ديكارلو، وكيلة الأمين العام للشؤون السياسية وبناء السلام

إنني ممتنة لإتاحة الفرصة لي لإحاطة مجلس الأمن علما بسبل مشاركة الأمم المتحدة في السودان في المستقبل.

بعد ستة أشهر من إنشاء المرحلة الانتقالية، لا يزال السودان يواجه تحديات كبيرة. وباتت هشاشته السياسية في بؤرة الضوء مع الاحتجاجات الأخيرة من قبل عناصر مرتبطة بالنظام السابق، وكذلك من خلال حوادث أمنية مثل احتجاج عملاء الاستخبارات السابقين في منتصف يناير/كانون الثاني، مما أدى إلى مواجهات عنيفة في الخرطوم. وقد أشار وكيل الأمين العام لأكروا بالفعل إلى محاولة اغتيال رئيس الوزراء حمدوك.

ولا تزال الحالة الإنسانية في البلد مصدرا للقلق. لقد زاد عدد الأشخاص الذين يحتاجون إلى المساعدة الإنسانية في جميع أنحاء السودان من حوالي 8 ملايين إلى 9.3 ملايين شخص في نهاية عام 2019. وتعدى الاحتياجات إلى حد كبير إلى أزمة اقتصادية متفاقمة.

وقد أدت أوجه القصور الهيكلية في اقتصاد السودان إلى ارتفاع معدل التضخم وأعاقت قدرته على استيراد السلع الأساسية اللازمة. وقد أثر ذلك تأثيرا مباشرا على سكان السودان، حيث يواجه الناس الاصطفاة في طوابير طويلة من أجل الحصول على الخبز والبنزين بسبب نقص القمح والوقود. وفي الأسبوع الماضي حذر رئيس الوزراء حمدوك من أن العملية الانتقالية قد تنهار بدون دعم اقتصادي سريع.

ومع خطر انتشار مرض فيروس كورونا (COVID-19) على نطاق أوسع في السودان، يمكن أن تتفاقم التحديات الاقتصادية. وقد شجع الأمين العام البنك الدولي وصندوق النقد الدولي على إبداء المرونة في منح السودان إمكانية الوصول بشكل استثنائي إلى الأدوات المالية المنشأة لمساعدة البلدان النامية على التصدي لتحديات فيروس كورونا (COVID-19).

ومن الواضح أن الحالة في السودان متردية وأن ثمة حاجة حقيقية وعاجلة إلى الدعم. وقد كتب رئيس الوزراء حمدوك مرتين إلى الأمين العام لطلب إنشاء بعثة سياسية ولبناء السلام تدعم الجهود السودانية للتغلب على تحديات محددة. وعندما زرت الخرطوم في شباط/فبراير، نقل إلي رئيس الوزراء وأصحاب المصلحة الرئيسيون في البلد، بما في ذلك جماعات المجتمع المدني، طلبا مماثلا.

واستجابة لتلك الطلبات، تم إيفاد السيد نيكولاس هاي سوم، المستشار الخاص للأمين العام للسودان وجنوب السودان، إلى الخرطوم في أوائل آذار/مارس، وهو يعمل بلا كلل في تقديم الدعم السياسي وفي دعوة الشركاء الدوليين الرئيسيين لبيان الحاجة إلى تقديم أكبر قدر ممكن من المساعدة للسودان في أقرب وقت ممكن.

وبموازاة ذلك، ما فتئنا نعمل على التخطيط للبعثة المقبلة. وفي التقرير الخاص المقدم إلى مجلس الأمن في 12 آذار/مارس (S/2020/202)، يوصي الأمين العام ورئيس مفاوضات الاتحاد الأفريقي بإنشاء

وجود لاحق يتمتع بولاية على نطاق السودان. وسيكون هدف البعثة هو دعم السودان في إكمال انتقاله بنجاح. وستوفر تلك البعثة استجابة فعالة لاحتياجات الدعم التي أوجزها رئيس الوزراء حمدوك في رسالتيه الموجهتين إلى الأمين العام. وتشمل هذه التدابير: أولاً، دعم تحقيق المعايير السياسية الواردة في الإعلان الدستوري؛ وثانياً، دعم تنفيذ اتفاقات السلام في المناطق المتأثرة بالنزاع؛ وثالثاً، دعم بناء السلام بقيادة وطنية وتعزيز مؤسسات حقوق الإنسان وسيادة القانون؛ ورابعاً، تيسير الدعم الدولي للإصلاحات الاقتصادية التي تضع السودان على طريق التنمية المستدامة.

كما أن حماية المدنيين مجال محوري. ونعتقد أنها تتطلب نهجاً شاملاً لكي تكون فعالة على المدى الطويل. ولذلك، فإنها ستكون جزءاً لا يتجزأ من جهودنا لبناء السلام في السودان. ومن المهم للغاية أن نعمل عن كثب مع السلطات السودانية وأن نساعدنا في الاضطلاع بمسؤوليتها عن الحماية.

وإلى جانب السعي إلى إدماج البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري تحت قيادة واحدة، فإننا نتوخى أن يكون وجود الأمم المتحدة في المستقبل صغير الحجم وفعالاً وإبداعياً في استخدام الموارد وتنسيقها على نطاق منظومة الأمم المتحدة. وستكون المساواة بين الجنسين وتنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن أولوية قوية شاملة لعدة قطاعات.

ونظراً للحاجة الملحة إلى إنشاء وجود في الميدان في أقرب وقت ممكن لدعم عملية الانتقال، أصدرتُ أنا ووكيل الأمين العام لأكروا تعليمات لفريق من الزملاء في الأمم المتحدة لقيادة عملية تخطيط متعددة التخصصات ومشاركة بين الوكالات خلال الأسابيع المقبلة. وسيضع هذا الفريق إطاراً لوجود الأمم المتحدة في السودان في المستقبل، استناداً إلى المبادئ التوجيهية الواردة في التقرير الخاص. كما نقلنا إلى مفوض السلم والأمن في الاتحاد الأفريقي دعوة إلى الاتحاد الأفريقي للانضمام إلى عملية التخطيط بوصفه شريكاً رئيسياً.

وبما أن فريقنا لم يتمكن من السفر إلى السودان بسبب القيود المفروضة في أعقاب تفشي جائحة كوفيد-19، فقد قررنا الشروع في عملية التخطيط للبعثة المقبلة من نيويورك، حيث يجتمع أعضاء الفريق في شكل افتراضي من موقع كل منهم، بما في ذلك نيويورك والخرطوم وأديس أبابا وأماكن أخرى. ومن المتوقع أن ينتشر الفريق فعلياً في السودان حالما تسمح الحالة بذلك من أجل صقل نتائج عملية التخطيط والتحقق من صحتها مع الجهات المعنية الرئيسية السودانية، بما في ذلك الحكومة الانتقالية للسودان ومنظمات المجتمع المدني والأحزاب السياسية والجماعات النسائية والشبابية.

وينبغي أن نبذل كل ما في وسعنا لدعم المرحلة الانتقالية والشعب السوداني في التصدي للتحديات القائمة. وأنا على ثقة بأننا جميعاً نشاطر هذا الشعور بالإلحاح والمسؤولية الجماعية للتمكين من نجاح الانتقال التاريخي حقاً في السودان. ويعلق الأمين العام أهمية قصوى على هذا المسعى ويتطلع إلى العمل عن كثب مع مجلس الأمن لتحقيق ذلك.

المرفق الثالث

بيان السيدة كارين فان فليبرغ، نائبة الممثل الدائم لبلجيكا لدى الأمم المتحدة

أود بداية أن أشكر مقدمي الإحاطتين.

لقد تغيرت الحالة السياسية في السودان تغيرا كبيرا منذ أن بدأ المجلس التفكير في مستقبل العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور. وبما أن السودان لم يسلم من جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19)، فإننا نتذكر الحاجة إلى أن نكون شريكا موثوقا للسودان في سعيه إلى الانتقال السياسي والاقتصادي والاجتماعي الناجح. ويوجه هذا الشعور بالشراكة ذاته دعم الاتحاد الأوروبي للسودان.

وشهدت الأشهر القليلة الماضية تطورات إيجابية لا يمكن إنكارها. ونرحب بالجهود التي تبذلها الحكومة الانتقالية، بقيادة رئيس الوزراء حمدوك، لاستعادة السلام في جميع أنحاء البلد. ومع ذلك، لا تزال هناك خطوات هامة يتعين اتخاذها في ظل التحدي الإضافي المتمثل في التصدي للأثر البشري والاقتصادي لجائحة كوفيد-19.

وفي دارفور، يبرر إحراز تقدم نحو اختتام المحادثات الشعور بتفاؤل حذر، ولكن الحوادث الأمنية الخطيرة والعنف القبلي يبينان مدى هشاشة هذا التقدم. ومع استمرار العنف ضد النازحين والنساء والأطفال، ولا سيما العنف الجنسي، يبدو جليا للعيان افتقار السلطات إلى القدرة على توفير الحماية الكاملة للمدنيين.

ونرحب بالمقترحات الواردة في التقرير الخاص بشأن الوجود اللاحق للأمم المتحدة بعد مغادرة العملية المختلطة (S/2020/202). كما نشكر رئيس الوزراء حمدوك على تقديم رؤيته.

إن مجالات التعاون في المستقبل بين الحكومة الانتقالية والأمم المتحدة في جميع أنحاء السودان كثيرة. وستشمل تقديم الدعم للمرحلة الانتقالية بوجه عام، فضلا عن دعم عملية السلام وتنسيق المعونة الإنسانية وبناء القدرات المؤسسية وعملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وعودة النازحين والعدالة الانتقالية.

وستستمر الحالة الهشة في عدة مناطق من دارفور ما دامت الأسباب الجذرية للنزاع لم تُعالج بصورة كاملة؛ وسوف تؤدي بعثة المتابعة دورا هاما في معالجة تلك الأسباب الجذرية. بيد أننا نرى أن ولايتها يجب أن تشمل أيضا حماية المدنيين، بما يتجاوز مجرد الجهود الاستشارية وبالتعاون مع السلطات السودانية.

وسيتعين أن يكون تقديم الدعم لتعزيز حقوق الإنسان وسيادة القانون في جميع أنحاء البلد في صميم البعثة. فالمساءلة أمر أساسي لتحقيق السلام والحفاظ عليه. ونشيد، في هذا الصدد، بالتزام الحكومة بعمليات العدالة الانتقالية وبياناتها الأخيرة المتعلقة بالتعاون مع المحكمة الجنائية الدولية.

إن ثمة فرصة لدينا لبناء سلام دائم في دارفور. ونؤيد السلطات السودانية تأييدا تاما في جهودها الرامية إلى إنهاء النزاعات القائمة وإحلال السلام. وندعو جميع الأطراف، وخاصة الحركات المسلحة، إلى مواصلة المفاوضات البناءة.

بيان السيد ياو شاوجون، الوزير المستشار في بعثة الصين لدى الأمم المتحدة

أود أن أشكر وكالة الأمين العام ديكارلو ووكيل الأمين العام لأكروا على إحاطتيهما. وأرحب بحضور سفير السودان في هذه الجلسة.

يسرنا أن نلاحظ أن الحالة في السودان ودارفور مستقرة عموماً. والسودان يمر بمرحلة انتقالية حرجية. ونرحب بالتطورات الإيجابية في عملية السلام في السودان؛ فلم يتحقق التقدم المحرز بسهولة وهو نتيجة جهود مشتركة. ونشيد بجهود الوساطة التي يبذلها جنوب السودان والاتحاد الأفريقي وغيرهما من الشركاء الإقليميين. في الوقت نفسه، ندعو الأطراف المعنية في دارفور إلى الاستفادة من فرصة إحراز تقدم سياسي والاستجابة لنداء الأمين العام من أجل وقف إطلاق النار على الصعيد العالمي. فقد حان الوقت لحل المنازعات والخلافات عن طريق الحوار السياسي وتعزيز عملية السلام.

وفي الوقت نفسه، يتعين علينا أيضاً أن نراقب عن كثب آثار وباء فيروس كورونا على البلد وشعبه. ونظراً لضعف النظم الصحية والطبية في السودان، نشجع المجتمع الدولي على تقديم المساعدة حتى تتمكن الحكومة السودانية من تعزيز نظم الصحة العامة الوطنية. وأتفق مع ممثلي إندونيسيا وروسيا على ضرورة رفع الجزاءات الانفرادية المفروضة على السودان. وينبغي للمؤسسات المالية الدولية أن تبدي المرونة فيما يتعلق بديون السودان وأن تساعد. وفي هذه المرحلة، تبرعت الصين بالكثير من الإمدادات الطبية للسودان، بما في ذلك أقنعة الوجه ومجموعات الاختبار وبزات الوقاية. وسواصل تقديم المساعدة في المستقبل.

تقوم العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور بدور هام في عملية السلام في السودان. وتقدر الصين الجهود الكبيرة التي يبذلها أفراد العملية المختلطة وتشييد بإسهاماتهم. وفي ظل هذه الظروف الخاصة، نأمل حقا في تعزيز سلامة وأمن حفظة السلام. وفيما يتعلق بالوجود اللاحق للعملية المختلطة، ينبغي اتخاذ القرار على أساس آراء ومواقف السودانيين، مع المراعاة التامة للحالة على أرض الواقع. ونحيط علماً بالمقترحات الواردة في التقرير الخاص لرئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي والأمين العام (S/2020/202). وينبغي معالجة المسائل الحاسمة، بما في ذلك ما إذا كان ينبغي إنشاء بعثة سياسية خاصة وماهية الولاية المحددة لبعثة كهذه، بطريقة تحترم تماما رغبات البلد المضيف وسيادة السودان واستقلاله وسلامته الإقليمية. وينبغي أيضا الاعتراف بدور الاتحاد الأفريقي والمنظمات الإقليمية الأخرى.

والصين على استعداد للعمل مع المجتمع الدولي ومواصلة القيام بدور بناء في تعزيز السلام والتنمية المستدامة في السودان.

المرفق الخامس

بيان السيد خوسيه سينغر وايسنغر، المبعوث الخاص للجمهورية الدومينيكية إلى مجلس الأمن

بادئ ذي بدء، أود أن أعتزم هذه الفرصة لأعرب عن تقديري لوكيلي الأمين العام ديكارلو ولاكروا على إحاطتهما الحافلتين بالمعلومات.

أود أن أبدأ بتسليط الضوء على العمليات الحاسمة الجارية في السودان. فمن الواضح أكثر من أي وقت مضى أن التغيير بات في أيدي القادة السودانيين والمواطنين الذين أتوا بهم إلى السلطة، بدعم من الجهات الفاعلة الدولية. وإذا كفلت هذه العملية الجارية إطارا سياسيا جديدا يقوم على سيادة القانون والمشاركة الديمقراطية الواسعة والمساءلة الحقيقية ورفاه الشعب السوداني، فمن المستبعد جدا أن تقشل العملية الانتقالية.

ولهذا السبب، من المهم للغاية توخي الحذر الشديد بشأن انسحاب العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور. ومن الضروري تجنب السقوط مجددا في دوامة العنف وتنفيذ انسحاب شامل يكفل الاستقرار على المدى الطويل، بما يتماشى مع أولويات الحكومة السودانية. وفي هذا الصدد، نود أن نسلط الضوء على الآثار الإيجابية لمفاوضات جوبا على عملية السلام. وندعو الأطراف إلى مواصلة الزخم من أجل التوصل إلى اتفاق بشأن جميع المسائل المتعلقة.

ومن دواعي القلق استمرار وقوع اشتباكات عنيفة في مناطق مثل غرب دارفور، التي انسحبت منها العملية المختلطة. ولا يمكننا أن نسمح للسودان بأن يصبح نسخة من هايتي. وعلى الرغم من أننا نفهم أن توفير الحماية ينبغي أن يكون مسؤولية حكومة السودان، فإننا ندرك أيضا أن من واجب مجلس الأمن كفالة الوفاء بتلك المسؤولية. وتشكل هذه العملية تحديا لم يسبق له مثيل للأمم المتحدة، ولا سيما مجلس الأمن. وسيؤثر قرارنا على حياة الملايين من الناس الذين يواجهون حالة مزرية تفاقمها التهديدات الوشيكية، مثل التفشي الحالي لمرض فيروس كورونا، والذي يُتوقع أن يسبب مشاق أشد بكثير للسكان الضعفاء أصلا. ونحن نواجه اختبارا صعبا ويجب ألا نفشل.

وتتطلب دارفور انسحابا تدريجيا، يعطي الأولوية لحماية ضحايا أعمال العنف السابقة والمستمرة ويكفل سلامة الأشخاص المعرضين لخطر الانتهاكات، مثل الاعتداء الجنسي والعنف. ونعرب عن قلقنا البالغ إزاء استمرار أعمال العنف الجنسي التي يرتكبها رجال يوصفون بأنهم مدنيون مسلحون وأفراد من قوات الأمن الحكومية. وفي هذا الصدد، وفي تطور إيجابي، نرحب بتوقيع الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع وحكومة السودان في 11 آذار/مارس على إطار التعاون للتصدي للعنف الجنسي في السودان. وفي نفس السياق، نود أن ننوه بالجهود التي تبذلها السلطات المؤقتة للنهوض بمشاركة المرأة في عملية صنع القرار.

في الختام، لا شك في أن سمعة المجلس على المحك. فلنبن على النجاحات التي حققتها العملية المختلطة وننشئ بعثة لاحقة، لا تكفي بدعم الانتقال على الصعيد الوطني إلى حكم مدني قائم على احترام الحقوق وبناء السلام، بل تُسَلَّم أيضا بضرورة مواصلة حماية أشد الفئات ضعفا.

بيان السيد سفين يورغنسن، الممثل الدائم لإستونيا لدى الأمم المتحدة

أشكر وكيل الأمين العام لأكروا وديكارلو على إحاطتهما المشتركة.

تؤيد إستونيا تأييدا تاما الجهود التي يبذلها رئيس الوزراء حمدوك وحكومته لإحلال السلام في البلد وقيادة عملية انتقال ناجحة إلى الديمقراطية وإنعاش الاقتصاد. إن جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19) تشكل ضغطاً خطيراً على الحالة الهشة بالفعل. ولذلك، تزداد أهمية ألا يدخر مجلس الأمن وسعا لدعم السودان في مفترق الطرق التاريخي هذا.

ونرحب بتجاوب حكومة السودان والحركات المسلحة مع دعوة الأمين العام إلى وقف إطلاق النار على الصعيد العالمي. وتنتهي إستونيا على الأطراف لإيجاد سبل بديلة لمواصلة محادثات السلام في خضم جائحة كوفيد-19. ونشجع جميع الأطراف على الاستمرار في العمل بحسن نية ونأمل أن تتمكن من التوصل إلى اتفاق في حينه.

ونرحب بالتقرير الخاص المشترك لرئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي والأمين العام للأمم المتحدة بشأن العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور (S/2020/202)، الذي يضع توصيات بخصوص آلية المتابعة. وتقدر إستونيا أيضا التزام السودان بإجراء حوار مع مجلس الأمن بشأن تخطيط آلية المتابعة. ونتطلع إلى إنشاء بعثة جديدة للأمم المتحدة تدعم السودان في إحلال الديمقراطية والسلام والرخاء في البلد. ومن المهم أن تعالج آلية المتابعة على قدم المساواة آمال الشعب السوداني فضلا عن شواغله، بما فيها تلك المتصلة بالخفض التدريجي للعملية المختلطة، مثل انتشار النزاع القبلي والعنف الجنسي والجنساني.

وتؤكد الاشتباكات العنيفة في دارفور، بما في ذلك الحادث الذي وقع في الجينية في كانون الثاني/يناير، استمرار هشاشة الحالة. وفي هذا الصدد، من المهم للغاية أن تكفل توافر قدرة كافية على حماية المدنيين عند الاقتضاء، استنادا إلى تقييم واقعي للمخاطر على أرض الواقع، وليس كتدبير عقابي، بل على العكس من ذلك، كوسيلة لمساعدة الحكومة على تحمل المسؤولية الكاملة عن الأمن بنجاح. فممارسة ضغط مفرط على السودان في الحال تنطوي على احتمالات كبيرة لتعريض التقدم المحرز بالفعل للخطر. وسنكون تكلف الانزلاق إلى دوامة النزاع مجددا باهظة جدا، ليس للسودان فحسب، بل بالنسبة للمنطقة بأسرها.

وعلى الرغم من جائحة كوفيد-19 والتأخيرات المحتملة في جداول خفض التدريجي للعملية المختلطة، يتعين علينا أن نمضي قدما في الاستعاضة عن العملية ببعثة جديدة تابعة للأمم المتحدة تكون أفضل تجهيزا لتلبية الاحتياجات الحالية للسودان.

وتأمل إستونيا أن تتوفر لدى المجلس وحدة الهدف اللازمة لكفالة تقديم أفضل دعم ممكن للسودان خلال مرحلته الانتقالية التاريخية. ولا يمكن أن تكون هناك أي حلول سريعة أو طرق مختصرة على الجبهات السياسية أو الأمنية أو الإنسانية. ونحن مدينون بذلك لشعب السودان.

المرفق السابع

بيان السيدة آن غيغن، نائبة الممثل الدائم لفرنسا لدى الأمم المتحدة؛

أود أن أشكر وكيل الأمين العام ديكارلو ولاكروا على إحاطتيهما الثابنتين والزاخرتين بالمعلومات. وفرنسا، شأنها شأن أعضاء آخرين في مجلس الأمن، تدين بشدة الهجوم الذي تعرض له رئيس الوزراء السوداني حمدوك ومحاولة اغتياله في الشهر الماضي.

وسأتحرى الإيجاز، وأحصر ملاحظاتي في الإعراب عن شاغلين وأملين.

وشاغلي الأول هو أثر أزمة جائحة كوفيد-19 على السودان. فقبل هذه الفترة، واجهت العملية الانتقالية السودانية بالفعل تحديات متعددة - أزمة اقتصادية وإنسانية عميقة، وتوقعات كبيرة من الشعب السوداني، والحاجة إلى إصلاحات سياسية واقتصادية، وعملية سلام لا تزال مستمرة - وبالتالي فإن جائحة كوفيد-19 تشكل تحدياً إضافياً يتطلب دعماً قوياً من جانب المجتمع الدولي. وتعرب فرنسا عن تضامنها مع شعب السودان وحكومته في هذا الصدد. ومن الضروري أن تتاح للسودان إمكانية الوصول الكامل إلى آليات الدعم الدولية للتصدي للجائحة وعواقبها. وأود أن أضيف أنني أمل أن يتسنى التخفيف بفعالية من الأثر السلبي للجائحة على أنشطة وتحركات العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور.

وشاغلي الثاني هو حماية المدنيين في دارفور. ففي الوقت الذي يناقش فيه أعضاء المجلس كيفية ووقت إغلاق العملية المختلطة ونشر بعثة سياسية خاصة، لا يزال هناك نحو مليوني مشرد داخلي في البلد، ولا تزال هناك تقارير ترد عن وقوع انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان. إن عملية السلام مستمرة وتحتاج إلى معالجة الدوافع الرئيسية للنزاع. ويجب إصلاح قطاع الأمن والمؤسسات المحلية وإعادة بنائهما. وفي هذا السياق، ينبغي أن تظل حماية المدنيين في دارفور إحدى الأولويات الرئيسية للمجلس في السودان.

لكن السودان اليوم يختلف عن السودان أمس. ففي الوقت الذي يحتفل فيه الشعب السوداني بالذكرى السنوية الأولى لسقوط عمر البشير هذا الشهر، هناك الكثير مما نأمل في تحقيقه. والدعامة الأولى للأمل هي أن الانتقال السياسي قد أقام علاقة جديدة بين الخرطوم وشركاء السودان الدوليين، وهي علاقة تقوم على الثقة والحوار والالتزام المتبادل. ونحن مصممون على مواصلة دعم الانتقال السياسي في السودان، بما في ذلك محادثات السلام الجارية.

وفي الوقت الذي يناقش فيه أعضاء المجلس أساليب وتوقيت إغلاق العملية المختلطة والتخطيط لإيفاد بعثة جديدة وإنشائها، فإن الحوار مع السلطات السودانية أمر أساسي. وقد أحطنا علماً بالرسائل التي وجهها رئيس الوزراء حمدوك، ونقترح مواصلة إشراك السلطات السودانية في هذا الصدد، بما في ذلك بشأن كيفية معالجة مسألة حماية المدنيين في دارفور في فترة ما بعد العملية المختلطة.

والموضوع الثاني الذي يدعو إلى التفاؤل هو تعبئة الاتحاد الأفريقي في السودان، التي تؤيدها فرنسا تأييداً تاماً. حيث أدت جهود الوساطة العام الماضي التي بذلها الاتحاد الأفريقي دوراً حاسماً في التفاوض

على تشكيل حكومة يقودها مدنيون. ولا يمكننا أن ننجح بدون شراكة قوية مع الاتحاد الأفريقي. وعلينا أن نكون مبدعين وأن نجد طريقة لتصميم شراكة مخصصة بين بعثة المتابعة والاتحاد الأفريقي، مع مراعاة القيمة المضافة التي توفرها كل مؤسسة.

وفرنسا على أهبة الاستعداد للمشاركة مع القائمين بالصياغة، وتأمل في أن يوافق مجلس الأمن الموحد على قرار يخدم السلام والمصالح الفضلى لشعب السودان.

بيان السيد كريستوف هويسغن، الممثل الدائم لألمانيا لدى الأمم المتحدة

فيما يتعلق بالمرحلة الانتقالية في الخرطوم والدعم الدولي، فإن التوقيت مناسب تماما لكي يناقش مجلس الأمن الحالة في السودان في الشهر الذي يصادف الذكرى السنوية الأولى للثورة السلمية في البلد التي أدت إلى الإطاحة بنظام البشير. وبفضل حركة الاحتجاج المدنية، شهد السودان نقطة التحول هذه في تاريخه. ومن خلال الاحتجاج السلمي والمتواصل، قام المجتمع المدني في البلد، بمن في ذلك عدد كبير من النساء اللواتي شغلن أدوارا رئيسية في الاحتجاج، بتتصيب حكومة يقودها مدنيون. كما اكتسب دور المنطقة والمشاركة السياسية القوية للاتحاد الأفريقي أهمية حاسمة.

وفي ظل القيادة الشجاعة لرئيس الوزراء حمدوك، اضطلعت الحكومة السودانية الجديدة بالمهمة الصعبة المتمثلة في فتح السودان وإجراء الإصلاحات. وقد أصبحت هذه المهام أكثر صعوبة مع بداية أزمة وباء فيروس كورونا في البلد.

وقد دعمت ألمانيا، إلى جانب شركائها الدوليين، التحول الديمقراطي في السودان وسعي الحكومة الانتقالية إلى تحقيق طموحات الشعب السوداني، وستواصل دعمها. ونسق عن كثب، مع الحكومة الانتقالية، في إطار مجموعة أصدقاء السودان بشأن أفضل السبل للمساعدة في دفع الإصلاحات الاقتصادية الأساسية إلى الأمام مع توفير حماية أشد الفئات ضعفا. وننوه بالخطوات التي اتخذتها الحكومة الانتقالية في هذا الصدد.

وعلاوة على ذلك، ستبذل ألمانيا والمملكة المتحدة في إطار مجلس الأمن، إلى جانب جميع الأعضاء الآخرين المجتمعين على هذه الطاولة الافتراضية، كل جهد ممكن للمساعدة على فتح صفحة جديدة في التعاون بين الأمم المتحدة والسودان. وينبغي أن يكون هدفنا المشترك هو تزويد السودان ببعثة دعم تساعد على توطيد الانتقال السياسي في الخرطوم، وتدعم عملية السلام الجارية، وتمنع العودة إلى النزاع في دارفور. ومما يشجعنا أن السودان طلب صراحة دعم الأمم المتحدة، وأن ألمانيا، بوصفها قائمة بالصياغة مع المملكة المتحدة، تدرس بعناية طلبات السودان.

وفيما يتعلق بتحويل مشاركة الأمم المتحدة في السودان، فإننا لا نمر بمنعطف تاريخي في العلاقة بين مجلس الأمن والسودان فحسب، بل إننا أيضا في خضم تحول معقد للوجود الدولي نفسه في السودان. وهناك اتفاق واسع النطاق على أن البعثة الحالية، وهي العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، ستنتهي، مما يعني أن مجلس الأمن مسؤول عن إدارة العملية الانتقالية للعملية المختلطة بطريقة تراعي احتياجات البلد وحكومته فضلا عن شعب دارفور. وينبغي له أيضا أن يكون قدوة للعمليات الانتقالية لعمليات حفظ السلام في المستقبل.

وعلى هذا، بوصفنا أعضاء في مجلس الأمن، أن نأخذ في الاعتبار التقلبات المستمرة في الحالة في دارفور والتحديات المستمرة فيما يتعلق بأمن وحماية المدنيين في أجزاء من المنطقة عند تصميم بعثة المتابعة المتوخاة بعد العملية المختلطة. وفي إطار العمل في شراكة وثيقة مع الحكومة السودانية، يجب أن

نجد أفضل آلية للتصدي للتحديات المتبقية في مجال حماية المدنيين في أجزاء من دارفور. وبالنظر إلى أننا تحملنا هذه المسؤولية، يجب أن نواصل الارتقاء إلى مستواها. ولهذه الغاية، يجب أن نكون واضحين: فأبي عنف في المحيط، مثل ما شهدناه في غرب دارفور في بداية العام، يمكن أن يؤثر سلباً على المرحلة الانتقالية في الخرطوم.

بيان السيد ديان تريانسيا دجاني، الممثل الدائم لجمهورية إندونيسيا لدى الأمم المتحدة

أود أن أشكر وكيل الأمين العام ديكارلو ولكروا على إحاطتهما الشاملتين.

وتتضمن إندونيسيا إلى الأمين العام في إدانة الهجوم الذي تعرض له موكب رئيس الوزراء عبد الله حمدوك في الخرطوم الشهر الماضي. ويؤكد الهجوم التحديات الأمنية القائمة في السودان. وعلاوة على ذلك، بدأت الحالة في البلد، التي شابها بالفعل ضعف الاقتصاد وهجمات الجراد، من بين تحديات أخرى، في التدهور تحت تأثير جائحة كوفيد-19. ونتفق أيضا مع وكيل الأمين العام لكروا على أن جائحة كوفيد-19 قد أثرت بقوة على عملية السلام.

ونأمل ألا يحيد التقدم المحرز في السودان عن مساره بسبب الفراغ الأمني. ويتعين أن تكفل خطة التخفيض التدريجي أن يكون مسار السودان نحو تحقيق السلام والاستقرار أكثر تماسكا بعد إغلاق العملية المختلطة.

وكما ذكر مقدما الإحاطتين، لا يزال السودان في حالة هشاشة، وبالتالي يحتاج إلى مساعدتنا وجهودنا المتضافرة. وكذلك نحيط علما بما أشارت إليه وكالة الأمين العام ديكارلو بشأن الحالة الإنسانية الأليمة في خضم خطر كوفيد-19 وضرورة أن يساعد المجتمع الدولي السودان في ذلك الصدد.

وقد ظلت إندونيسيا تشدد باستمرار على أهمية التخفيض المسؤول للعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور. ونحيط علما كذلك بالخيارات الواردة في التقرير الخاص (S/2020/202) فيما يتعلق بالتخفيض التدريجي، ونحن على استعداد لمناقشته مع أعضاء المجلس الآخرين.

وبعد الاستماع إلى بيان جنوب أفريقيا بالنيابة عن الأعضاء الأفارقة الثلاثة في مجلس الأمن بالإضافة إلى سانت فنسنت وجزر غرينادين، فإننا نتشاطر العديد من النقاط الهامة. وأود أن أسلط الضوء على ثلاث مسائل هامة.

أولا، فيما يتعلق بأثر كوفيد-19 على عملية الانتقال فإن انتشار كوفيد-19، إلى جانب تهديد صحة السكان السودانيين، يشكل كذلك تهديدا خطيرا لعملية الانتقال في السودان. إننا نتابع عن كثب أثر الجائحة على اقتصاد السودان، ولا سيما الحصول على الغذاء في البلد. وندعو إلى توسيع نطاق الحصول على الخدمات الصحية والغذاء في جميع أنحاء السودان خلال هذه الجائحة.

وندعو المجتمع الدولي، مرة أخرى، إلى المساعدة في جهود الانتعاش الاقتصادي وبناء القدرات. وأشاطر الاعتقاد بأنه ربما حان الوقت لكي يعيد مجلس الأمن النظر في رفع نظام الجزاءات الحالي، الذي يؤثر على اقتصاد السودان وحياة شعبه. فتوجد الآن حكومة قائمة، وقد حان الوقت لإعادة التفكير في تلك الجزاءات.

وكذلك نشدد، في هذا الوقت العصيب، على ضرورة ضمان سلامة وأمن حفظة السلام، فضلا عن موظفي الأمم المتحدة الآخرين في السودان، في مواصلة عملهم لحماية المدنيين والعمليات الإنسانية، لا سيما في زمن كوفيد-19.

ثانياً، فيما يتعلق بالحفاظ على المكاسب التي تحققت في دارفور، لا بد لخطة التخفيض التدريجي أن تكفل إمكانية استدامة تلك المكاسب والنهوض بها بعد العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور. وتتفق إندونيسيا مع التقييم الوارد في التقرير الخاص بأن الملكية والتأييد الوطنيين شرطان مسبقان لآلية متابعة ناجحة.

وتحقيقاً لتلك الغاية، نحتاج إلى خطة خفض تدريجي جامعة بمشاركة جميع الأطراف في السودان. وهذا مهم بصفة خاصة لدعم مفاوضات السلام الجارية بين الأطراف السودانية وتعزيزها من خلال جهود بناء السلام.

فمن الواضح الآن في أذهاننا أننا بحاجة إلى كفالة تخفيض آمن وسلس ومسؤول. وأشدد على كلمة «مسؤول». فسلامة حفظة السلام فضلاً عن حماية المدنيين أمران هامان.

ويجب علينا أن نكون عقلانيين، في زمن جائحة كوفيد-19 هذا، وأن نتعامل بحذر وألا نجبر أنفسنا على الالتزام بالموعد النهائي السابق، الذي ربما لم يعد عملياً أو واقعياً. فالمهم هو الحفاظ على ثمار السلام.

وينبغي ألا يؤدي تخفيض العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور إلى إثارة القلق والتأثير على حالة السكان الهشة. وإلا فإن جميع إنجازات العملية المختلطة ستذهب هدراً. فالتقمة سلعة مكلفة، ولا نريد أن نرى أي انتكاسة. يجب علينا أن نكون حذرين ومسؤولين وأن نأخذ في الاعتبار المحددات الناجمة عن كوفيد-19 التي قد تؤثر على خطتنا.

ثالثاً، فيما يتعلق بالدعم الدولي لوجود المتابعة، ففي الوقت الذي تضطلع فيه حكومة السودان بدور مركزي في البلد بعد العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، لا بد للعالم من مواصلة دعمه لتحقيق أولويات الحكومة والتصدي للتحديات المتبقية. وتتابع إندونيسيا عن كثب تزايد العنف القبلي في أجزاء عديدة من دارفور، وما فتئت تدرك أثره على عملية الانتقال في السودان.

ولذلك فإننا نعتقد أن عدداً محدوداً من حفظة السلام لمساعدة حكومة السودان يظل ضرورياً ضمن وجود المتابعة، ولا سيما لتعزيز بناء السلام وبناء القدرات وحماية المدنيين. وينبغي لوجود الأمم المتحدة في مرحلة ما بعد العملية المختلطة أن يكون مرناً وفعالاً ومحدوداً ومصمماً خصيصاً وفق رغبة البلد المضيف واحتياجاته وأن يساعد في عملية الانتقال. وباختصار، ينبغي له أن يدعم بناء السلام والانتعاش الاقتصادي والتنمية المستدامة.

وفي النهاية، فإن اختتام العملية المختلطة في السودان لا يعني أن مسيرة البلد نحو السلام والازدهار قد انتهت. فقد حان الوقت لكي يشرع السودان في مرحلة جديدة نحو السلام. واطمئنا إلى أن إندونيسيا تقف على أهبة الاستعداد للسير جنباً إلى جنب مع السودان في هذه الرحلة.

بيان السيد ديمتري بوليانسكي، النائب الأول للممثل الدائم للاتحاد الروسي لدى الأمم المتحدة

أود أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى مقدمي الإحاطتين اليوم على إسهاماتهما القيمة.

إننا نتشاطر معظم الملاحظات والمقترحات الرئيسية الواردة في آخر تقرير خاص (S/2020/202) أعده الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة. لقد ظلت الديناميات الأمنية في دارفور من دون تغيير في معظمها. فالحوادث المنعزلة والاشتباكات المتفرقة ولكنها محدودة النطاق في جبل مرة بين القوات المسلحة السودانية وجيش تحرير السودان فصيل عبد الواحد النور، الذي يظل المفسد الرئيسي لعملية السلام، لا تغير الصورة. كما إن التطورات في تلك المناطق التي أخلاها ذوو الخوذ الزرق بالفعل ليست مثيرة للقلق على نحو كبير.

وما زلنا مقتنعين بأنه ينبغي للتخفيض التدريجي المتفق عليه للعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور وانسحابها أن ينفذا تمشيا مع قرار مجلس الأمن ذي الصلة. ونعتقد أن الحوار بين الأمم المتحدة والسلطات السودانية سيسهم في تحقيق السياق والمعايير اللازمة لوجود المتابعة. فدارفور اليوم تواجه في الأساس تحديات بناء سلام أكثر من تحديات حفظ سلام. وقد حان الوقت للتركيز على الإصلاح في دارفور وتميئتها الاقتصادية.

إننا نصر مرة أخرى على رفع جميع الجزاءات الانفرادية المفروضة على الخرطوم. فسيكون ذلك مفيدا للغاية للجهود التي تبذلها السلطات السودانية لتنشيط اقتصاد البلد. وستكون هذه الخطوة أكثر أهمية وأحسن توقيتا في خضم استعار الجائحة.

ونود أن نؤكد أن رأي السودان بوصفه البلد المضيف ينبغي أن يكون حاسما على أي حال بالنسبة للتخفيض التدريجي للعملية المختلطة وخروجها وفي نشر بعثة سياسية خاصة محتملة.

وتعتقد روسيا أن أي بعثة سياسية خاصة في المستقبل ينبغي أن تدعم الخرطوم تحديدا حيثما يحتاج السودانيون أنفسهم الدعم ويتوقعونه. ومن ذلك المنظور، يبدو من الواضح أنه ينبغي لأي وجود مستقبلي للأمم المتحدة أن يستند إلى الفصل السادس من ميثاق الأمم المتحدة. ولنترك مهمة حماية المدنيين للسلطات السودانية، التي أكدت مرارا استعدادها لتحمل تلك المسؤوليات. وسيتعين على المجتمع الدولي، في ذلك الصدد، أن يساعد الخرطوم على بناء القدرات الوطنية اللازمة.

ومن المهم جدا كذلك ألا نتخطى الاتحاد الأفريقي في جهودنا. وينبغي للمنظمات الإقليمية، التي أسهمت إسهاما كبيرا في تحقيق الاستقرار في دارفور، أن تضطلع أيضا بدور هام خلال مرحلة بناء السلام.

بيان السيد جيرى ماتجيلا، الممثل الدائم لجنوب أفريقيا لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أدلي بهذا البيان باسم الدول الأفريقية الثلاث الأعضاء في مجلس الأمن، وهي تونس وجنوب أفريقيا والنيجر، فضلا عن سانت فنسنت وجزر غرينادين

وأود أن أشكركم، سيدي، على عقد هذه الجلسة في الوقت المناسب. وأود أيضا أن أشكر الأمين العام على تقريره الشامل (S/2020/202) عن الأنشطة المستمرة للعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور من أجل صون السلام في دارفور. ونشيد بجهود الأمم المتحدة التي عملت بالاشتراك مع الاتحاد الأفريقي على مدى السنوات الـ 12 الماضية.

وأود أيضا أن أشكر مقدمي الإحاطتين اليوم، السيدة ديكارلو والسيد لاكروا، على إحاطتهما الشاملتين وعلى تعاونهما المستمر مع مفوض الاتحاد الأفريقي للسلام والأمن السيد شرقي، ومفوضية الاتحاد الأفريقي. لقد أسهم التعاون بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة إسهاما كبيرا في تحقيق استقرار الحالة الأمنية في دارفور، مما دفعنا إلى النظر في انسحاب العملية المختلطة ثم تحويل بعثة حفظ السلام إلى بعثة للدعم السياسي وبناء السلام، على الرغم من أن دارفور لا تزال تواجه تحديات متبقية في مجال الحماية.

ونود أن نعرب عن تأييدنا الكامل للعملية الانتقالية الجارية حاليا في السودان، بما في ذلك دور رئيس الوزراء حمدوك. ونود أيضا أن نعرب عن إدانتنا الشديدة للهجوم على رئيس الوزراء حمدوك في السودان في 9 آذار/مارس. وتبرز الهجمات من هذا النوع المخاطر المستمرة التي يمكن أن تقوض إلى حد كبير الزخم الحالي نحو استعادة الاستقرار والتنمية والرخاء في السودان.

لقد وصلنا إلى منعطف حاسم فيما يتعلق بالعملية المختلطة، ومن الحيوي أن نحمي المكاسب التي تحققت في العقد الماضي مع الاستمرار أيضا في وضع احتياجات المدنيين السودانيين على رأس الأولويات. إن البيئة الراهنة والتحديات التي يطرحها مرض فيروس كورونا تتطلب منا اعتماد نهج عملي وسياقي لأي إعادة تشكيل تالية للعملية المختلطة. فقد أثر الوباء تأثيرا كبيرا على محادثات السلام السودانية في جوبا وكذلك على عمليات العملية المختلطة.

وفي هذا الصدد، نكرر الدعوة التي وجهها مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي إلى حكومة السودان، بالتعاون مع الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة، للاتفاق على خريطة طريق شاملة لانسحاب العملية المختلطة، لكفالة إدارة العملية وتسلسلها بعناية، استنادا إلى الظروف، وبما يتماشى مع أولويات حكومة السودان وجداولها الزمنية، من أجل الحفاظ على المكاسب التي تحققت حتى الآن والحفاظ على الزخم الحالي في عملية السلام في دارفور. ونود أن نثير المسائل الرئيسية التالية:

فيما يتعلق بالمرحلة الانتقالية السياسية، فإننا نؤيد المرحلة الانتقالية في السودان بقيادة رئيس الوزراء حمدوك وندعو جميع الجهات المعنية إلى مواصلة العمل من أجل نجاح الفترة الانتقالية واحترامها من خلال تنفيذ أحكام اتفاق الانتقال من الحكم العسكري إلى الحكم المدني، الموقع في الدوحة في تموز/يوليه 2019، الذي ينبغي أن يؤدي إلى إنشاء حكومة مدنية منتخبة ديمقراطيا.

وعلاوة على ذلك، نحث جميع الأطراف على أن تظل ثابتة في مشاركتها في محادثات السلام السودانية في جوبا، وأن تشدّ الهمم من خلال الحوار السياسي المستمر. وعلاوة على ذلك، نحث قائد جيش تحرير السودان عبد الواحد النور على الانضمام إلى محادثات جوبا لضمان أن تكون العملية شاملة للجميع وأن ينجح الحوار السياسي. ولن يكون لدينا خط الأساس للسلام المستدام والشامل وفرصة حقيقية للتصدي للتهديدات والمخاطر السائدة في مجال الأمن والحماية، ولا سيما في منطقة جبل مرة الكبرى، إلا من خلال إدماج دارفور والجهات الفاعلة ذات الصلة. ونشيد أيضا بالجهود التي يبذلها جنوب السودان لتيسير محادثات السلام الجارية ونشجع قادته على مواصلة دورهم البناء في التوسط في العملية.

وفيما يتعلق بالحالة الاقتصادية، فإننا ندرك الحالة الاقتصادية والمالية الأليمة التي لا يزال البلد يكابدها. ويهدد هذا الوضع بانهيار التقدم الجيد المحرز على الجبهة السياسية. ولذلك فإننا نكرر دعوة مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي إلى رفع جميع أشكال الجزاءات المفروضة على السودان، بما في ذلك رفع اسمه من القائمة بوصفه دولة راعية للإرهاب، من أجل تعزيز الزخم الحالي للعملية الانتقالية وتهيئة الظروف المفضية إلى الانتعاش الاقتصادي والنمو والاستقرار في البلد. وفي هذا الصدد، نحث المجتمع الدولي والمؤسسات المالية على المساعدة في التصدي لهذه التحديات، لا سيما وأن وباء كورونا يؤدي إلى تفاقم الحالة الاقتصادية للسودان والبلدان المجاورة.

وفيما يتعلق بالحالة الأمنية، لا يزال يساورنا القلق إزاء التحديات المستمرة في جبل مرة، فضلا عن النقاط الساخنة الأخرى مثل كالما ومؤخرا الجينية، التي أدت إلى نزوح أكثر من 50 000 شخص داخل السودان وخارجه. ويساورنا القلق بوجه خاص إزاء حالة النازحين والتهديدات الأمنية التي يواجهونها، فضلا عن العنف القبلي الذي أبرزه تقرير الأمين العام.

وبالإضافة إلى ذلك، نشعر بالانزعاج إزاء التقارير التي تفيد بوقوع انتهاكات جسيمة ضد الجماعات التي أقحمت في أكثر الظروف هشاشة، بما في ذلك النساء والأطفال. ونرحب بالتوقيع على إطار التعاون لمنع العنف الجنسي المتصل بالنزاعات والتصدي له بين حكومة السودان والأمم المتحدة، استجابة لارتفاع مستويات العنف ضد النساء والفتيات والفتيان في مخيمات النازحين، ولا سيما استخدام الاغتصاب على مستويات متزايدة في القتال ضد الرعاة والمزارعين في دارفور. ونجدد دعوتنا إلى تعزيز المؤسسات وكفالة سلامة أضعف الفئات ومقاواة الجناة.

ويساورنا القلق أيضا إزاء التدهور السائد في الحالة الإنسانية في دارفور. إن هذه الحالة الخطيرة مدفوعة بعدد من العوامل، بما في ذلك الأخطار المتصلة بتغير المناخ، مثل الفيضانات والجفاف، فضلا عن النزاعات القبلية. وتتسبب هذه العوامل في النزوح الداخلي والخارجي وتؤدي إلى تفاقم حالة صعبة بالفعل، لا سيما أثناء جائحة فيروس كورونا. ونحث البعثة وغيرها من وكالات الأمم المتحدة العاملة في الميدان على تنسيق إجراءاتها لدعم الحكومة في مواصلة احتواء المرض في دارفور والتقليل من أثره إلى أدنى حد، وكذلك في مواصلة مكافحة الجراد الصحراوي الذي يشكل تهديدا حقيقيا للأمن الغذائي في السودان.

وفيما يتعلق بالتخفيض التدريجي وآلية ما بعد العملية المختلطة، يسرنا أن حكومة السودان قد أبرزت الاحتياجات على أرض الواقع، ونؤيد دعوة رئيس الوزراء حمدوك إلى إيفاد بعثة، عقب انسحاب

العملية المختلطة، تستند ولايتها إلى الفصل السادس من ميثاق الأمم المتحدة. ولذلك بات من الضروري أن تتواءم بعثة المتابعة تماما مع أولويات الحكومة وأهدافها لكفالة أن يكون لجهود المجتمعات الدولية والإقليمية أثر هادف.

وعلاوة على ذلك، وكما أشار رئيس الوزراء حمدوك في رسالته وكذلك الأمين العام ورئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي في تقريرهما، ينبغي أن يستمر دور الاتحاد الأفريقي خلال الفترة الانتقالية. لذا لا تزال هناك حاجة إلى كفالة أن يبني الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة على تعاونهما الممتاز وأن يواصل العمل في انسجام.

وبينما نداول بشأن البعثة التي ستخلف العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، ونظرا للفترة الحالية التي يسودها عدم اليقين بسبب الجائحة، هناك بعض الأسئلة الرئيسية التي نود أن نطرحها.

أولا، بالنظر إلى الظروف المتغيرة، بما في ذلك أثر جائحة كوفيد-19 ووقف عمليات العملية المختلطة وأثار موسم الأمطار، هل توجد إمكانية لتمديد المواعيد النهائية للبعثة؟ وهل خروج العملية المختلطة خيار قابل للتطبيق في هذه المرحلة؟

ثانيا، في حالة ما إذا أقيمت الأمم المتحدة على وجود للشرطة في دارفور وتدهورت الحالة الأمنية هناك، فإلى أي مدى ستكون لدى الأمم المتحدة القدرة اللازمة للاستجابة؟ وهل سيؤدي الوجود الشرطي المحدود إلى توقعات خاطئة وربما يقوض مصداقية المنظمة؟

ثالثا، فيما يتعلق بولاية حماية المدنيين على وجه الخصوص، هل تسوغ الحالة الأمنية في منطقة دارفور برمتها الانسحاب الكامل للعملية المختلطة بحلول شهر تشرين الأول/أكتوبر 2020؟

رابعا، بالنظر إلى أن التطورات السياسية الأوسع نطاقا في السودان تتطلب دعما دوليا لضمان استقرار البلد وانتعاشه وتميمته الاقتصادية، على وجه الخصوص، هل ينبغي ألا تركز بعثة الأمم المتحدة الجديدة تحديدا على الجهود السياسية وجهود بناء السلام فحسب، بدعم من الاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية؟

أخيرا، نود أن نعرب عن امتناننا للعملية المختلطة من خلال الجهود القيمة للغاية التي يبذلها السيد جيريميا مامابولو، الممثل الخاص المشترك بالنيابة المعني بدارفور ورئيس العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، وأعضاء فريقه، ونحثهم على مواصلة بذل كل جهد ممكن حتى يعود السلام الدائم إلى منطقة دارفور. وسيشكل استمرار مشاركتنا ودعمنا الجماعي عنصرين أساسيين في النهوض بالسلام والاستقرار في السودان. والأهم من ذلك أن استقرار السودان أمر بالغ الأهمية لمنطقة هشة بالفعل.

وعلاوة على ذلك، نعترف بالدور الحيوي الذي يؤديه السودان في التطورات السياسية في جنوب السودان على الرغم من التحديات الكبيرة التي يواجهها. وتتفق مجموعة الأعضاء الأفارقة زائدا واحدا (1+3) مع رئيس الوزراء حمدوك على أن الأمن والحماية الشاملين للشعب السوداني من مسؤولية

الحكومة السودانية ومؤسساتها. وتوافق مجموعة الـ 1+3 أيضا على أن منظومة الأمم المتحدة بأسرها، بصفة عامة، ومجلس الأمن بصفة خاصة، يتحملان مسؤولية هائلة في مرافقة وضمان نجاح الحكومة الانتقالية التي يشارك فيها أصحاب مصلحة متعددون في السودان في قيادة شعبها نحو مستقبل مفعم بالأمل في مجتمع موحد ومنفتح ينعم بالسلام والديمقراطية ويقدر أكبر من الحرية.

المرفق الثاني عشر

بيان السيد جوناثان أون، القائم بالأعمال للبعثة الدائمة للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية لدى الأمم المتحدة

اسمحوا لي أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى وكيل الأمين العام ديكارلو ولاكروا على إحاطتهما. وأود أيضاً أن أكرر إدانة المملكة المتحدة للهجوم على رئيس الوزراء حمدوك ومحاولة اغتياله.

مما يؤسف له أن السودان، شأنه شأن أجزاء كثيرة من العالم، يعاني من مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، الذي يفاقم الحالة الاجتماعية والاقتصادية والإنسانية الصعبة أصلاً. وبالنيابة عن المملكة المتحدة، أود أن أوجه اليوم رسالة تضامن ودعم إلى حكومة السودان وشعبه في جهودهما الرامية إلى التصدي لجائحة كوفيد-19 والتخفيف من آثارها. وكجزء من التزام المملكة المتحدة بتقديم مبلغ بليون دولار منذ بداية جائحة كوفيد-19، قدمنا 6 ملايين دولار لخطة الأمم المتحدة لمكافحة كوفيد-19 في السودان.

من بين النقاط البارزة في جدول أعمال المجلس بداية انتقال السودان إلى دولة ديمقراطية وسلمية. وقد أحرز تقدم كبير في السنوات التي انقضت منذ الإطاحة بالرئيس السابق البشير. ونشجع جميع الأطراف السودانية، فضلاً عن المجتمع الدولي، على الاستمرار في التزامهم الكامل تجاه السودان لكفالة التنفيذ الناجح للإعلان الدستوري، حتى في خضم التحديات الناجمة عن كوفيد-19. وفي هذا الصدد، أثني بصفة خاصة على الدور الإيجابي الذي يواصل الاتحاد الأفريقي القيام به في عملية الانتقال السياسي في السودان.

وتواصل حكومة السودان وعدد من الحركات المسلحة إجراء محادثات من أجل تحقيق سلام شامل في جميع أنحاء السودان. وهذا الالتزام بالسلام يبشر بالخير، وكذلك تجاوب الأطراف في محادثات جوبا للسلام مع دعوة الأمين العام إلى وقف إطلاق النار على الصعيد العالمي. ولكننا نحتاج الآن إلى أن نرى أن جميع الأطراف، ولا سيما الحركات المسلحة، تتخرب بصورة بناءة وفورية ودون شروط مسبقة كي تختتم سريعاً المفاوضات بشأن إبرام اتفاق سلام شامل. ونحن ندعوها إلى القيام بذلك.

وعلى الرغم من التقدم الإيجابي المحرز في السودان، لا يزال نشعر بالقلق إزاء الحالة الأمنية في دارفور، التي لا يزال النزاع الدائر في جبل مرة، الذي يزيد من العنف القبلي ومن نزوح المدنيين، يقوضها. وخلال هذا الأسبوع فقط، وردت تقارير عن شن هجوم على قرية في وسط دارفور ويبدو أن مدنيين قد قتلوا وجرحوا في الهجوم، كما أحرق 70 منزلاً ونزحت نحو 155 أسرة معيشية بسببه. ولا يزال نحو 1.8 مليون نازح في دارفور معرضين بشكل خاص لانتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان. ولا يمكننا أن نتجاهل التحديات الكبيرة المستمرة في دارفور فيما يتعلق بحماية المدنيين.

وتؤيد المملكة المتحدة تأييداً تاماً طلب الحكومة السودانية من الأمم المتحدة إنشاء بعثة جديدة للسودان بأسره، يمكنها تقديم الدعم في جميع المسائل المتصلة بالمرحلة الانتقالية. ونعتقد أنه ينبغي للمجلس أن يؤيد ذلك الطلب وأن يدعم قيام علاقة بين السودان والأمم المتحدة تقوم على الشراكة والتعاون وتولي مقاليد الأمور على الصعيد الوطني. وينبغي أن نكون مستعدين للتحرك بسرعة لتلبية احتياجات السودان المعلنة. وكما قالت روزماري ديكارلو اليوم، فإن الحالة مزرية.

إننا نفهم أن حكومة السودان تود أن تدعمها الأمم المتحدة في بناء القدرات. وتعتقد المملكة المتحدة أنه ينبغي أن يكون هناك أيضا دور في بناء قدرات قوات الشرطة وتدريبها وتوجيهها. وخلال الفترة التي يستغرقها تنفيذ عملية بناء القدرات هذه، يجب أن نكفل ألا يؤدي الفراغ الأمني إلى تقويض الجهود الرامية إلى تحقيق السلام الشامل في دارفور وتيسير الانتقال السياسي بشكل عام في السودان. وبروح العلاقة الجديدة بين السودان والأمم المتحدة، نعتقد اعتقادا راسخا أن البعثة الجديدة يمكن وينبغي أن تكون شريكا لحكومة السودان في التصدي للتحديات المستمرة في دارفور المتصلة بحماية المدنيين، ولا سيما في مخيمات النازحين. ولذلك، أود أن أطلب إلى وكيل الأمين العام لكرؤا أن يقدم تقييمه للاحتياجات والمخاطر المتصلة بحماية المدنيين في دارفور والقدرة الحالية لحكومة السودان على تحمل المسؤولية الكاملة عن هذه الحماية. وسأكون ممتنا أيضا لو أمكنه تقديم معلومات عن نوع النشر المطلوب للبعثة الجديدة لدعم الحكومة السودانية في حماية مدنيها.

وأود أيضا أن أقول إننا أحطنا علما بالتدابير التي اتخذتها الأمم المتحدة فيما يتعلق بحفظ السلام، ولا سيما وقف التناوب. ونفهم الأثر الذي يمكن أن يحدثه ذلك، حسب الظروف المناخية، كما ذكر وكيل الأمين العام لأكروا. ونفهم أيضا أن التدابير المذكورة سيكون لها أثر على توقيت خفض التدرجي المقرر للعملية المختاطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور.

وأود أن أختتم بياني بإعادة التأكيد مرة أخرى على دعم المملكة المتحدة لحكومة السودان وشعبه في مساعيها الرامية إلى بناء مستقبل سلمي ومستقر ومزدهر وديمقراطي. ونتطلع إلى العمل مع زملائنا في المجلس للاضطلاع بدورنا لدعم تلك الجهود.

المرفق الثالث عشر

بيان السيدة شيريث نورمان - شالي، نائبة الممثل الدائم بالنيابة للولايات المتحدة الأمريكية لدى الأمم المتحدة

أشكركم، سيدي الرئيس، وأشكر وكيلي الأمين العام لأكروا وديكارلو على إحاطتهما المتتاليتين ولكنهما مشتركتين.

تتضامن الولايات المتحدة مع الحكومة السودانية وهي تواصل انخراطها في عملية جوبا للسلام، لا سيما في مواجهة التحديات الاقتصادية وجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19). وندين، كما أدان غيرنا اليوم، محاولة الاغتيال التي تعرض لها الشهر الماضي رئيس الوزراء حمدوك، ويظل يساورنا القلق إزاء استمرار انعدام الأمن، بما في ذلك العنف الجنسي والجنساني المستمر والواسع النطاق، بالإضافة إلى أعمال العنف الأخيرة في دارفور، بما في ذلك الهجوم الذي وقع في أواخر كانون الأول/ديسمبر في الجنيّة، والذي أدى إلى تشريد أكثر من 30 000 مدني، فضلا عن نهب الموقع السابق لفريق العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور في نيالا، الذي وقع بعد ذلك بفترة وجيزة.

من المتوقع أن ينشئ مجلس الأمن في الشهر المقبل بعثة جديدة في السودان - بعثة تدعم رئيس الوزراء حمدوك والحكومة الانتقالية وتعزز الاستقرار السياسي والسلام لجميع السودانيين، ولا سيما في دارفور وغيرها من المناطق المتضررة من النزاع.

وأود أن أعتنم هذه الفرصة لأشكر رئيس الوزراء حمدوك على اتصاله بالأمم المتحدة فيما يتعلق بإنشاء وجود متابعة للعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور. وبالإضافة إلى ذلك، نرحب بالتقرير المشترك بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة عن أنشطة العملية المختلطة والتوصيات الواردة فيه لبعثة المتابعة (S/2020/202). غير أنه سيكون من المفيد أن يتسلح مجلس الأمن بفهم أكثر استنارة للمخاطر المتصلة بحماية المدنيين، ولا سيما في دارفور، وكيف يمكن للأمم المتحدة أن تساعد السودانين على مواجهة هذا التحدي. وبصفة محددة، ما هو تقييم الأمانة العامة لمخاطر الحالة الأمنية في دارفور؟ وبالتطلع إلى المستقبل، ترى الولايات المتحدة عدة أولويات لبعثة المتابعة للعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور نود أن نتشاورها مع المجلس.

أولا، يجب أن يحدث انتقال سلس بين العملية المختلطة وبعثة المتابعة. وبالنظر إلى تطورات كوفيد-19 والقيود على تناوب القوات، فإننا ندرك، على أي حال، أنه قد لا يتم الوفاء بالموعد النهائي المحدد في 31 تشرين الأول/أكتوبر لإنهاء العملية المختلطة. فالتخفيض ينبغي أن يتم بأسرع ما يمكن وبأكبر قدر ممكن من المسؤولية للسماح للبعثة الجديدة بترسيخ نفسها. وكذلك ينبغي للتخفيض أن يشمل ضمانات بأن تتم حماية مواقع الأفرقة المعادة من النهب.

ثانيا، يجب أن تدعم بعثة المتابعة الحكومة الانتقالية التي يقودها المدنيون للاضطلاع بمهام على الصعيد الوطني، بما في ذلك دعم عملية السلام والإصلاح الدستوري والانتخابات وإجراء تعداد للسكان.

وأخيرا، يساورنا قلق بالغ إزاء استمرار انعدام الأمن في دارفور. ونرى ضرورة وجود بعثة

شرطة قوية في دارفور بولاية تدعم جهود السودان الرامية إلى التصدي للتحديات الأمنية المتبقية في تلك المنطقة المتقلبة.

فلدينا جميعا فرصة للمساعدة في دفع السودان إلى الأمام نحو الاستقرار. والولايات المتحدة مستعدة لاغتنام هذه الفرصة، ونتطلع إلى العمل مع المجلس لتصميم بعثة متابعة للعملية المختلطة تتصدى لاحتياجات السودان الأمنية والسياسية.

بيان السيد فام هاي أنه، نائب الممثل الدائم لفييت نام لدى الأمم المتحدة

أشكر وكيل الأمين العام روزماري دي كارلو وجون بيبير لأكروا على إحاطتيهما الشاملتين. وأود كذلك أن أرحب بالسفير عمر صديق، الممثل الدائم لجمهورية السودان.

تنتهي فييت نام على الجهود التي تبذلها حكومة السودان الانتقالية في تعزيز السلام والاستقرار والتنمية في البلد، وكذلك في التصدي لجائحة فيروس كورونا (كوفيد-19). ونرحب بالتقدم الذي أحرز مؤخرا في مفاوضات السلام بين الحكومة والحركات المسلحة في دارفور. ونعرب كذلك عن تأييدنا لجهود العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، فضلا عن جهود المنظمات الإقليمية وبلدان المنطقة، أي الاتحاد الأفريقي وجنوب السودان المجاور، في الإسهام في عملية السلام في السودان. كما نتفق مع العديد من النقاط في البيان الذي أدلى به في وقت سابق باسم البلدان الأفريقية الثلاثة الأعضاء في مجلس الأمن. وفيما يتعلق بالتطورات الأخيرة، أود أن أدلي بالملاحظات التالية.

أولا، يظل تنفيذ المهام الانتقالية ومفاوضات السلام أهم مهمتين من أجل تحقيق السلام والاستقرار على المدى الطويل في السودان. ويحدونا أمل صادق في أن تتمكن حكومة السودان والأطراف المعنية في دارفور من بناء توافق في الآراء والنهوض معا بعملية الانتقال السياسي والسلام.

ونعتقد أنه ينبغي دعم مزيد من تدابير بناء الثقة في هذا الصدد. ويمكن زيادة تعزيز الدعم المقدم من الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، فضلا عن دور الوساطة الذي يضطلع به جنوب السودان. فيمكن للتطورات الإيجابية الأخيرة في البلد المجاور للسودان أن تقضي إلى تعزيز عملية السلام في دارفور. وعلاوة على ذلك، وفي ضوء التحديات التي يطرحها كوفيد-19، من المهم دعم الحكومة في مواصلة الحوار مع الأطراف المعنية في دارفور، بما في ذلك عن طريق وسائل الاتصال عن بعد.

ثانيا، نلاحظ أن الحالة الأمنية في السودان بصفة عامة ودارفور بصفة خاصة أصبحت أكثر استقرارا، ليس بسبب العمل الفعال للعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور فحسب، بل كذلك بسبب الجهود النشطة التي تبذلها الحكومة السودانية. غير أن العنف القبلي والهجمات على مخيمات النازحين وموظفي الأمم المتحدة في دارفور لا يزال يشكل مصدر قلق بالغ. ونحن نحث جميع الجماعات المسلحة في دارفور على ممارسة أقصى درجات ضبط النفس. وندعو السلطات السودانية إلى إيجاد حلول أكثر شمولاً لمعالجة الأسباب الجذرية لتلك المسائل.

وكذلك ندين بشدة محاولة اغتيال رئيس الوزراء عبد الله حمدوك في 9 آذار/مارس. فمن المهم جدا الامتناع، في هذه الفترة الحرجة، عن أي أعمال يمكن أن تقوض السلام والأمن والاستقرار في السودان.

ثالثا، من المهم تعزيز سلامة الشعب وسبل عيشه، لا سيما في سياق كوفيد-19. ويساور فييت نام القلق إزاء تزايد انتشار كوفيد-19 في السودان في الأسابيع الأخيرة. وينبغي للمجتمع الدولي أن يواصل دعم الحكومة السودانية في جهودها الرامية إلى التصدي لهذه الجائحة، فضلا عن التحديات الاجتماعية والاقتصادية الراهنة، بما في ذلك انعدام الأمن الغذائي وتغير المناخ. فالتنمية المستدامة ستساعد على الحد من خطر العنف.

رابعاً، فيما يتعلق بالعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، نسلم بأن دارفور تمر حالياً بمرحلة انتقالية من حفظ السلام إلى بناء السلام، على نحو ما ذكرت الأمم المتحدة والحكومة السودانية. كما إن البلد بأسره يمر بفترة انتقال حرجة. وتؤيد فييت نام، في ذلك الصدد، إنشاء وجود جديد للأمم المتحدة، بعد خروج العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، للمساعدة في العملية السياسية والأمنية والإنمائية في كل السودان، فضلاً عن تعزيز قدرة الحكومة السودانية والسلطات المحلية على الحكم. وفي الوقت نفسه، نعتقد أن هذه العملية يجب أن تدرس بعناية وأن تنفذ بالتماشي مع الحالة في الميدان وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. ومن المهم كذلك أن يأخذ المجتمع الدولي والمجلس في اعتبارهما آراء الحكومة السودانية، التي تتحمل المسؤولية الرئيسية عن صون الأمن في السودان.

خامساً، تؤيد بقوة الدور النشط للمرأة ومشاركتها في جميع مراحل عملية السلام، ولذلك نقدر الجهود التي تبذلها العملية المختلطة لدعم مشاركة المرأة في جوانب عديدة، مثل حل المسائل المشتركة بين القبائل وحماية المدنيين. ونتطلع إلى مواصلة هذه الجهود في مرحلة ما بعد العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور.

وفي الختام، تود فييت نام أن تعيد تأكيد دعمها للسعي إلى تحقيق السلام والاستقرار والتنمية المستدامة للشعب السوداني.

المرفق الخامس عشر

بيان السيد عمر محمد أحمد صديق، الممثل الدائم لجمهورية السودان لدى الأمم المتحدة

أود في البداية، سيدي الرئيس، أن أهنئكم وأهنئ وفد بلدكم على توليكم رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر. وأود أيضا أن أعرب عن تقديرنا للممثل الدائم للصين على قيادته القديرة في توجيه جدول أعمال المجلس خلال شهر آذار/مارس الصعب للغاية. وبالإضافة إلى ذلك، نشكر وكيل الأمين العام لعمليات السلام، السيد جان - بيير لاكروا، ووكالة الأمين العام للشؤون السياسية وشؤون بناء السلام، السيدة روزماري ديكارلو، على إحاطتهما.

أحاط السودان علما بالتقرير الخاص المقدم من رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي والأمين العام للأمم المتحدة (S/2020/202). وبينما نرحب ببعض الاقتراحات والتوصيات الواردة فيه، أود أن أسلط الضوء على النقاط التالية:

ظلت الحالة الأمنية في دارفور مستقرة عموما. وقد جسد مجلس الأمن هذا الواقع، في قراره 2495 (2019) المتخذ في 31 تشرين الأول/أكتوبر، عندما رحب بالتحسن المطرد في الظروف الأمنية في دارفور. وتبذل الحكومة الانتقالية في السودان قصارى جهدها لحماية استقرار دارفور بوسائل منها منع النزاعات القبلية وتعزيز ثقافة السلام والتعايش. وتقع المسؤولية الرئيسية عن حماية المدنيين في دارفور وفي بقية البلد على عاتق حكومة السودان. وفي ذلك الصدد، فإن حكومة بلدي لديها القدرة والاستعداد للاضطلاع بجميع مسؤولياتها. وقد وضعت الحكومة بالفعل استراتيجية شاملة لتعزيز حماية المدنيين في دارفور، ومعالجة الأسباب الجذرية للنزاع، وتعزيز حقوق الإنسان، وبناء سلام مستدام.

ومن الجدير بالذكر أن السلام يمثل أولوية رئيسية للحكومة الانتقالية وحجر الزاوية في الوثيقة الدستورية التي تنظم الفترة الانتقالية في البلاد. وما فتئت حكومتي تشارك منذ عدة أشهر في مفاوضات لا تعرف الكلل ولا التوقف مع مختلف الفصائل السودانية من أجل التوصل إلى سلام شامل في السودان. وفي اجتماع مشترك عقد في 18 آذار/مارس، اتفق مجلس السيادة ومجلس الوزراء والقوى السياسية على مصفوفة تحدد جداول زمنية في سبعة مجالات رئيسية، أهمها تحقيق السلام. وقد تم الاتفاق على أن يكون الأسبوع الثاني من أيار/مايو موعدا نهائيا للتوصل إلى تسوية قابلة للتنفيذ ومستدامة ومستجيبة لتطلعات جميع الناس. ومن الجدير بالذكر كذلك أن مفاوضات السلام مستمرة الآن بين الشركاء - لا الخصوم - لأن قادة الجماعات المسلحة جزء لا يتجزأ من التغيير الذي حدث في البلاد.

وفي ظل هذه التطورات الإيجابية والتحسين المستمر في الحالة على أرض الواقع في دارفور، بعث رئيس الوزراء حمدوك في 27 شباط/فبراير برسالة إلى رئيس مجلس الأمن والأمين العام تتضمن تفاصيل المجالات الاستراتيجية التي يحتاج فيها السودان إلى المساعدة من الأمم المتحدة والمجتمع الدولي الأوسع نطاقا. وقد صدرت رسالة رئيس الوزراء بوصفها وثيقة من وثائق مجلس الأمن (S/2020/221)، ولا بد أن جميع أعضاء المجلس قد قرؤوها بإمعان.

وبما أن السودان سعى طوعا إلى الحصول على مساعدة من الأمم المتحدة في مجالات محددة، فإننا نناشد أن تفوض بعثة المتابعة بولاية وفقا للترتيبات التي تدرج في إطار الفصل السادس من ميثاق

الأمم المتحدة. لم تعد الحالة الراهنة في دارفور تتطلب أي أحكام تتعلق بالفصل السابع. وينبغي إنشاء بعثة المتابعة بطريقة تحترم سيادة السودان ومواقفه الوطنية وملكيته الوطنية. وعلاوة على ذلك، فإن أي نشر لأفراد من شرطة الأمم المتحدة أو أفرادها العسكريين عملاً بالفصل السابع سيتعارض مع ما سعى إليه توافق الآراء بين مجلس السيادة ومجلس الوزراء والأحزاب السياسية الحاكمة في السودان. ولذلك أود أن أشدد على أن أي مناقشة تتطوي على الإشارة إلى الفصل السابع لن تحصل على موافقة حكومة بلدي.

تمر دارفور بمنعطف رئيسي في انتقالها من حفظ السلام إلى بناء السلام. وبغية تيسير هذا الانتقال قدر الإمكان وتجنب أي فراغ أمني في التشكيلة التي ستخلف العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، تلتزم حكومتي التزاماً تاماً بمواصلة جهودها الرامية إلى تعزيز الأمن في دارفور عن طريق نشر أفرقة لإنفاذ القانون للحفاظ على القانون والنظام. وتجدر الإشارة إلى أنه عندما نشب اشتباك قبلي في الجينية، غرب دارفور، في وقت سابق من كانون الثاني/يناير، قام كل من نائب رئيس مجلس السيادة السوداني ورئيس الوزراء بزيارة إلى المنطقة والبقاء فيها إلى أن تم وضع ترتيب أمني قوي وضمنان عدم تكرار مثل هذه الحوادث.

وبينما نلاحظ التقدم الكبير المحرز في الحالة الأمنية العامة في دارفور، فإننا نشعر بالقلق إزاء استمرار الجزاءات المفروضة على السودان عملاً بالقرار 1591 (2005). إننا نحث المجلس بقوة على أن يعيد النظر بشجاعة في تلك التدابير، ولا سيما القيود المفروضة على حركة الأسلحة والقوات إلى دارفور وداخلها. إن إقليم دارفور مجاور للبؤر الساخنة المتقلبة التي تنشط فيها المنظمات الإرهابية، مثل جماعة بوكو حرام وتنظيم القاعدة وتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام وغيرها، وتنتشر فيها الهجرة غير القانونية والاتجار بالبشر. ولهذه الأسباب وغيرها لا بد من تمكين قوات الأمن السودانية من الاستعداد على نحو كاف لأي تهديدات محتملة وذلك برفع الجزاءات.

ونقدر تقديراً عالياً جهود فريق الاتصال التابع لأصدقاء السودان ورغبتهم الشديدة في المساعدة في التخفيف من الآثار السلبية والتركة الثقيلة للنظام المخلوع على اقتصاد البلاد. ونحث أصدقاء السودان على مواصلة الزخم إلى حين عقد مؤتمر دولي لإعلان التبرعات للسودان وتحقيق نتائجه.

وسأكون مقصراً إذا لم ألفت النظر إلى التحديات الناجمة عن تصنيف الولايات المتحدة الأمريكية للسودان كدولة راعية للإرهاب وآثار ذلك التصنيف على اقتصادنا. تُفاقم من ذلك الصعوبات الاجتماعية والاقتصادية التي تشكلها جائحة فيروس كورونا على اقتصادنا وبنيتنا التحتية الصحية. وهذان أمران يمثلان تهديدين حقيقيين لنجاح ثورتنا التي أطاحت بأسوأ دكتاتورية في أفريقيا.

وأخيراً، في الوقت الذي يجري فيه مجلس الأمن تقييماً كاملاً وموضوعياً للخفض التدريجي للعملية المختلطة والخروج بخيارات لوجود متابعة بعد العملية المختلطة، لا بد من مشاركة السودان مشاركة كاملة في تلك العملية بطريقة شفافة وتشاورية. وعلاوة على ذلك، سيواصل السودان التعاون مع العملية المختلطة خلال مرحلة التصفية والخروج. ونحن على استعداد للعمل مع المجتمع الدولي من أجل تحقيق الاستقرار والتنمية بصورة مشتركة، لا في دارفور فحسب بل في السودان بأسره.